

المسألة .. قاضية !

الحقوق المتفاوتة التي تم منحها في نيات الدولة على المال سبب جعلها شبه إلى منصب وكيل النائب العام بالرغم من أن التفويض في رأيه ليس هو الشرط الأساسي للترشح . لأن كثيرا جدا من معاونات النيابة نزلت الخبرة على درجة عالية من الكفاءة ومؤهلات التعيين في ذلك المنصب بالخبرة الأساسية لتفان العمل .

في مسك الخاتمة أفضل وبالرغم من أن النائب العام مؤيد تعيين المرأة في منصب وكيل النائب العام في الأحوال الشخصية لكنه يترك باب المناقشة مفتوحا أمام تعيينها كقاضية في دول . . . أنه لا يمنع من أن تكون المرأة قاضية ، فالفرصة أمام المرأة أكبر إذا تدرجت من وكيل نيابة لتصل إلى منصب عام وهي أعلى درجات القضاء . لكن عندما يخرج في التفرغ وتصل إلى منصب القاضية فإن اليمين يلق عليها ولا يولي أمامها أي قطع على أعلى ولا تشييد منها الدولة ، لكنها تتوسع في نطاق محدود . . . وفي رأيه أن الحاصلات على أعلى الدرجات من حيث الحقوق يمكن أن ينتهجن في النيابة وأن يبدأن من أول سلم معاون نيابة ثم مساعدة نيابة ثم وكيلة نيابة ثم وكيلة نيابة متفرجة ثم رئيسة نيابة ثم محام عام . . . في مستشار ويمكن أن تصل محل النائب العام وينتسب للترتيب على أن تكون وكيلة نيابة لأحوال شخصية ضمن أراعي في ذلك وجود المحاكمات التي تضمن لها الاستقرار كسيدة القاضية يخضع للمقتات الصلوبة والأسرة تحتاج إلى استقرار وتعارض مع التقليل السوي وهي كربة امرأة لبق من الزوج بالاستقرار .

ولا كان مبدأ التخصص في القضاء يتم فإن القاضي لا يستمر قاضيا أحداثا طرأ عليه أو قاضي لأحوال شخصية طرأ عليه . ولقد حاولنا تطبيق مبدأ التخصص ولكن كثرة عدد القضايا بالنسبة لعدد القضاة على التطبيق ومازال القاضي يصل حتى الآن في المحلل المدني والجنائي والتجاري والمخبري والأحوال الشخصية . . .

لذلك فإن وصول المرأة إلى منصب القاضية يجب أن يكون بصورة متكاملة مع الرجل ومن مصلحة أن تحصل على حصة يتقارن فيه بتسوية الرجل .

والدين الإسلامي لا يمنع !

ولقد اتفق جمهور الفقهاء على أنه يشترط في القاضي أن يكون رجلا .

وحيث أن ابن جرير أنه لا يقتضي

القضاء ، بل يصح أن تلي المرأة القضاء ، ويكون حكمها نافذا في كل شيء . . . من غير فرق بين الأموال

والنساء ، لأن المرأة يجوز أن تكون مقينة فيجوز أن تكون قاضية ، ولأن الأصل هو أن كل من يتأهل منه الفصل بين الناس حكمه جائز . إلا ما خصه الإجماع من الإمامة الكبرى .

وقال ابن حنبل : يجوز أن تكون امرأة قاضية في غير الحدود والنساء .

لان الأصل عنه ، أن كل من يجوز أن تشهد فيه يجوز أن تكون قاضية فيه أيضا كالأموال . وما لا يجوز أن تكون شاهدا فيه لا يجوز أن تكون قاضية فيه أيضا . كالحديد والنماء .



إن وصلت فكرة المرأة في منصب عام في بلدنا على أن تكون البداية قاضية أحداث ؟ معظم دول العالم من النساء على كرمية الأحداث . . . ومحكمات ذات دون سائر المحاكم . . . رى تحتاج إلى جانب المرأة لأحوال الحياة . . . حداثا وقدرتها . . . النقد إلى أعين الشكك . . . تصطب بالأحداث الصغار . . . الوضع في بلدنا يختلف . . . الآراء مما زالت . . . صاحب الفكرة بنفس . . . التأييد والمعارضة !



تحقيق : بهيرة مختار تصوير : محمد لطفي

الحرف في الحي وتعرض عليهم تفصيل الأحداث تحت ضماناتها .

ان هذا الحل القرب إلى مصلحة الحدث حيث أن نمية الهروب من المؤسسات حازلة فاشة والحدث في العادة يهرب في المتوسط ٨٠ مرة في السنة أو أكثر ثم يعود دائما إليها .

لقد أعلن الأستاذ محمد باقر حسن النائب العام الذي كان أول رجل في القضاء المصري قرار بتأنيث الوظائف الادارية والكتابية بنيايات الأحوال الشخصية للدولة على المال في يونيو سنة ١٩٧١ وبذلك تلتزم المشرع

القانون بتعيين عدد جديد من معاونات النيابة في هذه النيابات ليزداد عددهن كما أنه يميل الآن على تنفيذ مطلب الماونات في اعطائهن الفرصة في الترقية إلى منصب وكيل نيابة في هذا المجال تمسحا لأوضاع المرأة العاملة المؤهلة بشهادات مناسبة في بنيايات الأحوال الشخصية كما أن قرار وزير العمل بمبدأ تعيينها وكيل نيابة لأحوال الشخصية سوف يشجع على حسن أداء الوظيفة .

ويقول النائب العام أن خريجات

الاجتماعية الحقيقية . وفي رأيه أن

للمسألة تساعد على أن تقوم بهذا الدور

قاضية أحداث خصوصا وأن الأحكام

التي يصدرها القاضي محددة سلفا وفي

تتراوح بين الترميم والتوبيخ أو التسليم

لأولى الأمر أو الإيداع في إحدى

المؤسسات . وقد أسلف المشرع

الجديد للأحداث نوايا أخرى وهي العمل

على الحق البطل بالتدريج وليس

إجراء واختيار قضائي . له أو

الإيداع في إحدى المؤسسات

للنفس .

تجرب كإحداث شرطة !

والحقيقة أن نجاح باحثات الشرطة

في ذلك الميدان يؤيد فكرة نجاحها في

ميدان قضايا الأحداث . . . فقد

استأجرت ٤٠ باحثة شرطة موزعات

على أقسام الشرطة في الأحياء المختلفة

على معالجة حالات أحداث مخربين بعد أن

تم ضبطهم وتسليمهم لإدارة أمنهم

وقد وصلت حالات تشغيل الأحداث

بواسطة باحثات الشرطة في سنة ١٩٧٠

إلى ٣٠٢ حالة في القاهرة وسيدعم هذا

وصل عدد حالات الاحالة إلى الجهات

المختصة ٧٢٠ حالة وعدد الحالات التي

تقوم الشرطة الاجتماعية بمراقبتها ٢٧٦

حالة وفي سنة ١٩٧١ وصل عدد تشغيل

الأحداث إلى ٦٠٠ حالة وعدد حالات

الاحالة إلى الجهات المختصة ١٢٤١

حالة ونتيجة لهذا الجهد فقد تم توفير

٢٨٠٠ حدث بدون مؤسسات ويتم عملية

تشغيل الأحداث بطريقة ودية حيث

تتجمع باحثات الشرطة مع أصحاب

السلطة



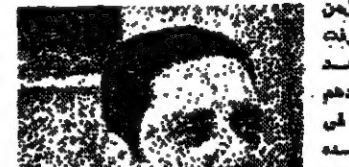
المرشد عبد الحليم

من حيث أن تكون قاضية .



المرشد عبد الحليم

من حيث أن تكون قاضية .



المرشد عبد الحليم

من حيث أن تكون قاضية .

تلك في الوقت الذي تتجس في

أمنية الدور الاجتماعي لصالح

الأحداث . . . ومن رأى قضية الأحداث

أنه يجب أن يمد تشكيل هيئة التحقيق

لولا في نيابة الأحداث بحيث يصدر

الحقوق لأخصائي اجتماعي وأخصائي

نفس نيابة حالة الطفل منذ خضبه .

حتى يخرج البحث بنتيجة جيدة يمكن أن

يحول عليها التفرغ . . . وأن نملي نيابة

الطفل إلى أهله لأنه حسن السير

والسلوك . . . وبالرغم من أن بعض

هؤلاء الأطفال محزونون قداما . . . وفي

سجن سيخون في قضايا متقدمة إلا أن

هذا النوع من التفرغ في لتي تجر

به مخاطر قضايا الأحداث .

بل أن التقارير تتضمن لميات

التفتت صريحة . . . فضلا وصل تقرير

إلى القاضي راجع شاك من حالة لخل

أسمه عبد الله محمود عمره ١٥

سنة ويقيم مع والديه وله ثلاث أخوات

كتب الاختصاصية في التقرير : أنه ميل

بسطه للانحراف . . . دائما يبيت في

الشارع . . . لأنه غير مستقر وهو سهل

الانقياد ويضع بسهولة تحت يد رفاقه

السلوك .

وبالرغم من ذلك فإن الاختصاصية حلت

وتوصيها بالتبليغ والتفويض وهو

مطلوب تسليمه إلى أهله .

تقرير وجهية !

بل أن بعض الاختصاصيات لا يكفلن

التفصيل مثله الداعي إلى منزل الطفل

الانحراف ويحدث حالته الاجتماعية .

ولما اكتفت بكتابة تقرير وهمي

عنه . . . وقد اكتشف القاضي ذلك لأن

الاطفال كتب عنوانا وهميا لنزل

الطفل غير موجود على خريطة مصر

كلها .

وكثيرا ما يتكرر هذا النوع من

التفصيل لاعتقاد خاطئ من

الاختصاصيات الاجتماعيات بضرورة أن

أحوال الأحداث مشابهة . . . رأي تقرير

سوف يخلق على حالة أي حدث مع

تغيير بسيط !

تلك في الوقت الذي تتجس في

أمنية الدور الاجتماعي لصالح

الأحداث . . . ومن رأى قضية الأحداث

أنه يجب أن يمد تشكيل هيئة التحقيق

لولا في نيابة الأحداث بحيث يصدر

الحقوق لأخصائي اجتماعي وأخصائي

نفس نيابة حالة الطفل منذ خضبه .

حتى يخرج البحث بنتيجة جيدة يمكن أن

يحول عليها التفرغ . . . وأن نملي نيابة

الطفل إلى أهله لأنه حسن السير

والسلوك . . . وبالرغم من أن بعض

هؤلاء الأطفال محزونون قداما . . . وفي

سجن سيخون في قضايا متقدمة إلا أن

هذا النوع من التفرغ في لتي تجر

به مخاطر قضايا الأحداث .

بل أن التقارير تتضمن لميات

التفتت صريحة . . . فضلا وصل تقرير

إلى القاضي راجع شاك من حالة لخل

أسمه عبد الله محمود عمره ١٥

سنة ويقيم مع والديه وله ثلاث أخوات

كتب الاختصاصية في التقرير : أنه ميل

بسطه للانحراف . . . دائما يبيت في

الشارع . . . لأنه غير مستقر وهو سهل

الانقياد ويضع بسهولة تحت يد رفاقه

السلوك .

وبالرغم من ذلك فإن الاختصاصية حلت

وتوصيها بالتبليغ والتفويض وهو

مطلوب تسليمه إلى أهله .

تقرير وجهية !

بل أن بعض الاختصاصيات لا يكفلن

التفصيل مثله الداعي إلى منزل الطفل

الانحراف ويحدث حالته الاجتماعية .

ولما اكتفت بكتابة تقرير وهمي

عنه . . . وقد اكتشف القاضي ذلك لأن

الاطفال كتب عنوانا وهميا لنزل

الطفل غير موجود على خريطة مصر

كلها .

وكثيرا ما يتكرر هذا النوع من

التفصيل لاعتقاد خاطئ من

الاختصاصيات الاجتماعيات بضرورة أن

أحوال الأحداث مشابهة . . . رأي تقرير

سوف يخلق على حالة أي حدث مع

تغيير بسيط !

تلك في الوقت الذي تتجس في

أمنية الدور الاجتماعي لصالح

الأحداث . . . ومن رأى قضية الأحداث

أنه يجب أن يمد تشكيل هيئة التحقيق

لولا في نيابة الأحداث بحيث يصدر

الحقوق لأخصائي اجتماعي وأخصائي

نفس نيابة حالة الطفل منذ خضبه .

حتى يخرج البحث بنتيجة جيدة يمكن أن

يحول عليها التفرغ . . . وأن نملي نيابة

الطفل إلى أهله لأنه حسن السير

والسلوك . . . وبالرغم من أن بعض

هؤلاء الأطفال محزونون قداما . . . وفي

سجن سيخون في قضايا متقدمة إلا أن

هذا النوع من التفرغ في لتي تجر

به مخاطر قضايا الأحداث .

بل أن التقارير تتضمن لميات

التفتت صريحة . . . فضلا وصل تقرير

إلى القاضي راجع شاك من حالة لخل

أسمه عبد الله محمود عمره ١٥

سنة ويقيم مع والديه وله ثلاث أخوات

كتب الاختصاصية في التقرير : أنه ميل

بسطه للانحراف . . . دائما يبيت في

الشارع . . . لأنه غير مستقر وهو سهل

الانقياد ويضع بسهولة تحت يد رفاقه

السلوك .

وبالرغم من ذلك فإن الاختصاصية حلت

وتوصيها بالتبليغ والتفويض وهو

مطلوب تسليمه إلى أهله .

تقرير وجهية !

بل أن بعض الاختصاصيات لا يكفلن

التفصيل مثله الداعي إلى منزل الطفل

الانحراف ويحدث حالته الاجتماعية .

ولما اكتفت بكتابة تقرير وهمي

عنه . . . وقد اكتشف القاضي ذلك لأن

الاطفال كتب عنوانا وهميا لنزل

الطفل غير موجود على خريطة مصر

كلها .

وكثيرا ما يتكرر هذا النوع من

التفصيل لاعتقاد خاطئ من

الاختصاصيات الاجتماعيات بضرورة أن

أحوال الأحداث مشابهة . . . رأي تقرير

سوف يخلق على حالة أي حدث مع

تغيير بسيط !

لنبأوا
نداء المعركة
بالتبرع
لضحايا العدوان



حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

حوادث

أحمد طه : بيان الحكومة بعكس استجابة

تفتيحها ، وأن تلقى للجماهير في قرارات
الذكورة ، وأن تلقى القرارات على
جميع أفراد الشعب ومن استقامه عالم
أن يكون من الأوصال ومناقشة لا يعل
أن يكون من بعض القرائين إلتفتها
وأرى أعضاء الجمعية الفحول الدنيا من
دول أمية العرب ، وبحول أصابع
الخلول التفتية السبه الكبير ،
واعامه المليون بقلقة من هذه الأمية
لتمم جعلوها ممل
وطالب بأن يكون الدفاع الشفها
على الورق وأن يفتح بقلعة مستعصم
تتظهر من هذه الحملة ، وأن يوضح
حول أمية ، لأمعاء ، قد فاند في
الأمية ، وأن يفتح بقلعة مستعصم

[illegible][illegible]

أاعة التكنن هذا العلم
مليون و ٦٠٠ ألف عام

مساحة زراعات الفطن في الموشم
ولينا و ٦٠٠ الف فدان ، وصرح
مستطى الجبلى وزير الزراعة -
شامهاسى بوزارة الزراعة ومدير
المصانع - بالانجازات - فى الثورة سوف
٦ مليون ونصف مليون جنيه تقبل
تكاليف محاولة خلق الفطن -
خلق الفطن حقيقى الاستلاب
فى الزراعة ، وتطويع نظم الدورة
سبة ، وخصى التكنن ،
عاد الدراسات العلمية بمتسرع
حول الزراعة - وروى الصوت
فى بمشاكل التطبيق الزراعى
والبحل بالجمعية التكنولوجية والزراعية
تلب الزرايع كسلك ضرورة التكنن
قلت بالمجلس الحداثة لى
فى التكنن خلق الموشم الجديد -

يقدم القانون بتصفيلاته ثم ينفذه -
الهيئة العامة : هى ما انشاءه بجمعية
الريسم الى ان تغير مرها - ان
المجول به اذا جردنا ان تغير استعدادات
الطبيب لافراى اربعة ان المظلوب ان
نظمت استعدادات اضافية ، ولى شروف
اعداد الدولة لالتقى الشاملة ، ولكن
يجب اطلاقا ان نلجا الى هذا الاستعدادات
الاضافية الى ان سورة رسوم ان تفشل
مينا لى موزة المراضين ، و لا تكلف
التكنن ، لا ، بالقائمة لاسم الاستنبت
موجد الصلح ، التكنن الى حق السيد
ولته السكان و من قران اقتضاه ايضا
ان ابراهام السكونى الاستنبت والسعيد
بالقضى الى قرناء التكنن على زيادة
التي تعود بنى الشركات بنى الجهات
المتنزه ، ليه ان حق حيا كبراجدا
هى زيادة كفاءة لى - فى شركات
الاصول بة باحق لى - ورا - و
الى ان حيزه باحق التكنن البلسه ،
موشم ، اذا نلحا نصلح الداليم ،

[illegible][illegible]

